



## قياس أثر أزمة الحصار الاقتصادي وفترة الانقسام السياسي على الاقتصاد الليبي

حمدي ربيع علي

أكاديمية الدراسات العليا درنة ، قسم الاقتصاد  
hamdi1rabea@gmail.com

د.صفي الدين إدريس هيبته

جامعة عمر المختار ، كلية الزراعة ، قسم الاقتصاد الزراعي

تاريخ الاستلام: 2025/12/07 ؛ تاريخ القبول: 2026/02/04 ؛ تاريخ النشر: 2026/03/02

الكلمات المفتاحية:

المستخلص

الحصار الاقتصادي ، النموذج ، الانقسام السياسي ، الكتلة النقدية.

هدف البحث الى قياس أثر أزمة الحصار الاقتصادي وفترة الانقسام السياسي على الاقتصاد الليبي واتضح أن فترة الحصار الاقتصادي والتي تمثل الأزمة الأولى في النموذج ليس له أثر على الاقتصاد في الأجل الطويل. كما اتضح من النموذج أن فترة الانقسام السياسي والاقتصادي والتي تمثل الأزمة الثانية لها أثر سالب على الاقتصاد في الأجل الطويل. حيث يقدر هذا الأثر انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 15677.6 مليون دينار سنويا. كذلك بينت النتائج الى أن هناك علاقة طردية ما بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي بينما تبين أن هناك علاقة عكسية غير معنوية إحصائيا ما بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني أن الكتلة النقدية لا تؤثر في الأداء الاقتصادي في الأجل القصير. كما تبين أن هناك علاقة طردية غير معنوية إحصائيا ما بين التغير في سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، بينما هناك علاقة عكسية معنوية إحصائيا ما بين التغير في سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في فترة الإبطاء الأولى.

### Measuring the impact of the economic crisis and the period of political division on the Libyan economy

Safi Al-Din Idris Haiba

Omar Al-Mukhtar University, Faculty of Agriculture,  
Department of Agricultural Economics

Hamdi Rabie Ali

Academy of Graduate Studies – Derna,  
Department of Economics

Received :07/12/2025

Accepted: 04/02/2026

Published: 02/03/2026

#### Abstract

The research aimed to measure the impact of the economic blockade crisis and the period of political division on the Libyan economy. It became clear that the period of the economic blockade, which represents the first crisis in the model, had no impact on the economy in the long term. The model also revealed that the period of political and economic division, which represents the second crisis, has had a negative impact on the economy in the long term. This impact is estimated to result in a decline in GDP of approximately 15,677.6 million dinars annually. The results also showed that there is a direct relationship between public spending and gross domestic product, while it was shown that there is a statistically insignificant inverse relationship between the money supply and the gross domestic product. This means that the money supply does not affect economic performance in the short term. It also shows that there is a statistically insignificant direct relationship between the change in the exchange rate and the gross domestic product, while there is an inverse relationship between the change in the exchange rate and the gross domestic product in the first period.

#### Keywords

Economic sanctions, econometric model, political fragmentation, money supply.



© The Author(s) 2026. This article is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0).

## 1-1 المقدمة:

مفهوم الأزمة منتشر بشكل واسع، ويمس كل جوانب الحياة، من الأزمات الفردية إلى أزمات الدول، حيث تعرف بأنها خلل يؤثر مادياً (إيجاباً أو سلباً) على النظام ككل، أو حدث أو موقف مفاجئ يؤدي إلى تغير مفاجئ في البيئة الداخلية أو الخارجية للدولة أما المفهوم الاقتصادي للأزمة، فيشير إلى أنها اضطراب في الحالة الاقتصادية العادية أو التوازن الاقتصادي، وتعد انتكاسة اقتصادية تسجل نهاية مرحلة التوسع، وتتميز بالمفاجأة والسرعة ونقص المعلومات وعدم الوضوح (العشماوي، 2021). وعلى الرغم من تباين حدة الأزمات، إلا أنها تتفق عموماً في تأثيراتها السلبية على المجتمعات، لاسيما على القطاع الاقتصادي أو الاقتصاد الكلي، الذي يقوم على أربعة محددات للإنفاق: الاستهلاكي (العائلي)، والاستثماري (الإنتاجي)، والحكومي، وصافي المعاملات الخارجية (الصادرات - الواردات)، ويمثل مجموعها الناتج المحلي الإجمالي الذي يشير إلى مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة (الفاخري، 2024). وتتأثر ليبيا، كونها دولة منفتحة وذات انكشاف اقتصادي كبير على العالم الخارجي، بهذه الأزمات العالمية، مما يسهم في خلق تحديات اقتصادية داخلية، وقد شهدت فترات من الاضطراب السياسي والأمني والاقتصادي، بما في ذلك الحصار الاقتصادي المفروض عليها من الأمم المتحدة بين عامي 1992 و2002.

## 1-2 مشكلة الدراسة:

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل أساسي على إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي، مما يجعله عرضة للتقلبات والأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية. وتعرض الاقتصاد الليبي لعقوبات فرضت من قبل الأمم المتحدة ابتداء من عام 1992 وعلقت عام 1999 واتسمت هذه الفترة بانخفاض في أسعار النفط وقد أدى ذلك إلى تخلي الدولة عن التخطيط الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي، كما أدت الأحداث السياسية في ليبيا عام 2011، بالإضافة إلى الأزمات العالمية مثل الأزمة المالية وجائحة كورونا، إلى اختلال في الناتج المحلي الإجمالي. نتيجة لذلك، توقفت برامج التنمية، وانسحبت معظم الشركات الأجنبية، مما أدى إلى عجز مستمر في الموازنة العامة، واستنزاف احتياطي البلاد من العملات الصعبة، وانخفاض قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية تزامناً مع الأزمات العالمية. كل ذلك يضعف من قدرة الاقتصاد في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وتزيد من عمق الاختلالات.

## أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي هو تتبع المسار المتعرج لأثر الأزمات الاقتصادية في ليبيا على التنمية الاقتصادية ومدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على التنمية في ظل وجود أزمات اقتصادية

## 3-1 أهمية البحث:

يعد تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي من المواضيع الهامة في التحليل الاقتصادي الكلي والتي لاتزال محل البحث والدراسة في حين يرى مؤيدو المدرسة النقدية أن السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية، فإن مؤيدي المدرسة الكينزية يؤكدون على أهمية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة الأزمات المحلية والعالمية، فصحة السياسة المالية تؤثر على السياسة النقدية والعكس صحيح لكن هناك اختلاف كبير بين السياستين خصوصاً فيما يتعلق بالأهداف والمسؤوليات والسياسات المتبعة في كلاً منها. وتؤدي الأزمات الاقتصادية والمالية دور مهم في اختلال القطاعات الاقتصادية والذي يؤدي إلى انكماش الاقتصاد العالمي ومنها ليبيا.

## 4-1: الدراسات السابقة

تناولت دراسة (خشخوش، 2009) آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي، حيث ركزت على أبرز التداعيات الناتجة عن استمرار هذه الأزمة، لاسيما انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة تراجع أسعار النفط من 147 دولارا للبرميل في عام 2008 إلى ما بين 35 و45 دولارا في مارس 2009، مما أثر سلبا على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة والزراعة، بالإضافة إلى تأثر الأصول المالية الليبية المستثمرة في الخارج بنسبة 20%. وأشارت الدراسة إلى أن أثر الأزمة على ليبيا كان أقل حدة مقارنة بالدول العربية الأخرى، نتيجة ضعف الاندماج المباشر للاقتصاد الليبي في الاقتصاد العالمي.

وتناولت دراسة (بيبي، 2015) أثر الأزمة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا، من ضمنها ليبيا، موضحة أن هذه الأزمة أدت إلى تراجع الاستثمارات، انخفاض التحويلات المالية، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتراجع معدلات النمو. وأوصت الدراسة بضرورة تهيئة المناخ الاستثماري

وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الرؤية الاقتصادية بما يضمن تنمية شاملة ومستدامة.

من جهة أخرى قامت دراسة (القماطي، 2024) بتحليل دور السياسات الاقتصادية في معالجة الأزمات الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (2004-2020)، من خلال استعراض السياسة النقدية والمالية في مواجهة الأزمات، ومنها الأزمة المالية العالمية وأزمة كورونا. وخلصت الدراسة إلى أن غياب التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية، وضعف البيانات الإحصائية، وسوء الإدارة النقدية، أسهمت في تعميق الأزمات، لاسيما مشكلة التضخم. كما شددت الدراسة على أهمية توحيد السلطة النقدية، وتفعيل أدوات السياسة المالية، وترشيد الإنفاق، وتعزيز الشمول المالي، وتطوير السوق المالية الليبية.

أما دراسة (عبدالله، 2024) فقد ركزت على قياس أثر السياسات الاقتصادية على أداء النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000-2020)، وتوصلت إلى أن الإيرادات النفطية تمثل العامل الأكثر تأثيراً على الناتج المحلي الإجمالي، يليها عرض النقود والإنفاق العام، بينما أظهرت الرسوم الجمركية أثراً سلبياً ومعنوياً على النمو، نتيجة اعتماد الاقتصاد الليبي على الواردات من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، مما يحد من قدرة القطاعات غير النفطية على تحقيق أهدافها الإنتاجية.

## 2-1 التحليل النظري للبحث.

### 2-1-1 تعريفات الأزمة

مصطلح الأزمة يمكن إعطاء عدة تعريفات ومنها هي فترة حرجة وحالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة، وتتطوي في الأغلب على أحداث سريعة وتهديد للقيم أو للأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة. (عثمان، 2021)

كما يمكن تعريفها على أنها نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من المؤثرات أو حدوث خلل كبير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال وهي لحظة حاسمة تحمل تحولاً نحو الأسوأ أو الأحسن. (حناشي، 2013)

ويرتبط مفهوم الأزمة بعدد من المفاهيم التي قد تتداخل معه في المعنى لكنها تختلف عنه في الجوهر والتأثير، ومنها: الكارثة، التي تعد حدثاً كبيراً ومدمراً يسبب خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، سواء بفعل الطبيعة أو الإنسان، ورغم آثارها السلبية، إلا أنها كثيراً ما تدفع نحو توحيد الجهود واستنهاض الطاقات لمواجهةها، وهو ما يميزها عن الأزمة التي قد تتسم بالغموض والتعقيد. أما القوة القاهرة، فهي ظرف استثنائي لا يمكن التنبؤ به أو التحكم فيه، يعطل تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في سياق تعاقدي، وغالبا ما تصيب الوحدات الاقتصادية بالشلل، في حين أن الأزمة ليست بالضرورة مرتبطة بعقود أو التزامات قانونية. وتعد الصدمة أحد الآثار الأولية التي ترافق تفجر الأزمة بشكل مفاجئ، حيث تكون استجابة آنية وسريعة لحدث غير متوقع، لكنها سرعان ما تزول بمجرد فهم الموقف، لتبدأ الأزمة في الظهور بوضوح. أما الصراع، فيعد من أكثر المفاهيم قرباً من الأزمة، إذ تنشأ العديد من الأزمات نتيجة خلافات حادة داخل المنظمة أو بينها وبين أطراف خارجية، إلا أن الصراع غالباً ما يكون أقل حدة وتأثيراً من الأزمة، التي تتسم بطابع مفاجئ وواسع النطاق. (عبد اللطيف، 2011)

## 2-1-2 خصائص وتصنيف الأزمات الاقتصادية

تتسم الأزمات بعدة خصائص مترابطة تجعل من إدارتها مهمة شديدة التعقيد، أبرزها نقص المعلومات، حيث يواجه صانعو القرار صعوبة في الحصول على البيانات الدقيقة، مما يؤدي إلى غموض في الرؤية واتخاذ قرارات قد تكون غير مناسبة. كما تتصف الأزمات بالمفاجأة، إذ تأتي بصورة غير متوقعة وتحدث صدمة عنيفة تسترعي انتباه جميع الأطراف المرتبطة بالمؤسسة. وتتصف كذلك بالتعقيد والترابط، حيث تتداخل العوامل والمسببات بشكل يصعب فهمها أو التحكم بها. وتؤدي هذه الظروف إلى حالة من الذعر داخل المؤسسة، نتيجة القلق من المستقبل وتعدد السيناريوهات السلبية المحتملة. كما أن الأزمات غالباً ما تفتقر إلى الحلول السريعة، مما يزيد من خطر امتدادها وتحولها إلى تهديد وجودي للمؤسسة. ويؤدي ذلك إلى شعور بالارتباك والضعف لدى صناع القرار، نتيجة فقدانهم الثقة في خطواتهم وغياب اليقين بجذوى ما يتخذونه من تدابير. ومن هنا يظهر فقدان السيطرة، حيث يتعرض القادة لتأثيرات وضغوط خارجية قد تكون من مختصين أو غير مختصين، ما يزيد من تفاقم الأزمة. كما تلعب بعض القوى الضاغطة، مثل أصحاب المصالح المؤجلة أو المتضررة، دوراً في تصعيد الأزمة لتحقيق أهداف خاصة، وهو ما يدفع أحياناً للمطالبة بإصلاحات إدارية

جذرية. وفي ظل هذه الضغوط، تنشأ سلوكيات سلبية خطيرة، مثل تفكك العلاقات الاجتماعية، تصاعد التوتر، انعدام الانتماء، انتشار اللامبالاة، بل وقد تصل الأمور إلى حد الإضراب، مما يهدد تماسك المؤسسة واستقرارها الداخلي. (فرحات، 2014)

ويمكن تصنيف الأزمات حسب امتدادها الجغرافي إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الأزمة الداخلية، وهي التي تؤثر على المصالح الداخلية لدولة معينة وتهدد استقرارها الأمني أو الاقتصادي أو السياسي، وغالبا ما تتلقى الدولة دعما من دول مجاورة أو صديقة. الأزمة الإقليمية، تتعدى حدود الدولة الواحدة، ولكنها تبقى محصورة في منطقة جغرافية محددة، كأن تؤثر على قارة معينة دون غيرها. أما الأزمة الدولية، فهي الأوسع نطاقاً، حيث تمتد آثارها إلى عدة دول وقد تؤدي إلى صراعات حادة دون أن تصل بالضرورة إلى حرب، وتعد أكثر خطورة بسبب اتساع نطاقها وتعقيداتها، رغم أن ذلك لا ينطبق على جميع الحالات. (خلوق، 2020)

وتمر الأزمات عموماً بخمس مراحل متتابعة، تبدأ بمرحلة الميلاد، حيث تظهر مؤشرات مبكرة لمخاطر غامضة يصعب تحديدها بسبب نقص المعلومات واتساع نطاق المجهول، وتعتمد القدرة على اكتشافها على وعي وخبرة صانع القرار. (حمزة، 2012) تليها مرحلة النمو والامتداد، حيث تتوسع الأزمة نتيجة تجاهل التحذيرات السابقة، وتصبح أكثر وضوحاً وشمولاً لأطراف جديدة، مما يستوجب تدخلاً سريعاً لاحتوائها وعزل العوامل التي تغذيها. (الطيراوي، 2008) ثم تأتي مرحلة النضوج، وهي ذروة الأزمة من حيث الشدة والتأثير، وتدل على فشل التعامل معها مبكراً، مما يجعل السيطرة عليها أمراً بالغ الصعوبة ويحتاج إلى إدارة حذرة وواعية. (حمزة، 2012) يلي ذلك مرحلة الانحسار والتقلص، حيث تبدأ الأزمة في فقدان زخمها تدريجياً نتيجة تراجع حدة الصراع، إلا أنها قد تتجدد إذا لم تعالج جذورها أو لم يستجب للضغوط والمتغيرات المستجدة. (الطيراوي، 2008) وأخيراً تصل الأزمة إلى مرحلة الاختفاء والتلاشي، حين تفقد كامل طاقتها المحركة وتخفي مظاهرها، ويتوقف الاهتمام بها، إيذاناً بنهايتها. (الحدراوي، الخفاجي، 2010)

## 2-1-3 أنواع الأزمات الاقتصادية والمالية:

يفرق الاقتصاديون بين أنواع متعددة من الأزمات التي تصيب الاقتصاد بدرجات وأشكال مختلفة، حيث تشمل الأزمات الزراعية، الصناعية، الاقتصادية، المالية، والنقدية، وكل منها يحمل سمات وأسباب وآثار مميزة. فالأزمة الزراعية تحدث غالباً بسبب الحروب أو الجفاف أو نقص المياه، ما يؤدي إلى تراجع المحاصيل،

انخفاض دخل المزارعين، وارتفاع أسعار البذور، وهو ما يؤثر سلباً على باقي القطاعات كالصناعة والتجارة نتيجة انخفاض الطلب وتراجع القدرة الشرائية. أما الأزمات الصناعية فهي ناتجة عن فائض الإنتاج مقارنة بالطلب، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح، إفلاس بعض الشركات، تراجع الأجور، وزيادة البطالة. وتعتبر الأزمة الاقتصادية أشمل، إذ تعكس تدهوراً واسعاً في أداء الاقتصاد بسبب عوامل مثل انهيار الأسواق المالية، وتؤدي إلى ركود اقتصادي وارتفاع البطالة والإفلاس والتوترات الاجتماعية. وفي السياق المالي، تحدث الأزمة المالية نتيجة اختلال في أسواق المال والائتمان، وقد تبدأ كمشكلة محصورة في القطاع المالي ثم تنتقل إلى الاقتصاد الحقيقي عبر تراجع الاستثمارات وتقييد الائتمان. أما الأزمة النقدية، فهي تتمثل في تقلبات شديدة في سعر صرف العملة بسبب فقدان الثقة فيها، وغالباً ما تكون مرتبطة بالأزمات المالية، حيث يؤدي انسحاب المستثمرين وتراجع الاستثمارات إلى انخفاض قيمة العملة، مما يعمق الأزمة المالية ويزيد من تدهور الاقتصاد الوطني. (أبو العلا، وآخرون، 2009)

#### 2-1-4 أسباب الأزمات الاقتصادية والمالية:

تتعدد أسباب الأزمة الاقتصادية والمالية ويمكن تصنيفها إلى عدة عوامل رئيسية. أولاً، عدم استقرار الاقتصاد الكلي يعد من الأسباب الأساسية، إذ أن غياب بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي يؤدي إلى اختلالات مالية وأزمات متكررة. فمثلاً، قد تؤدي السياسات النقدية التوسعية إلى زيادة مفرطة في الاقتراض وتراكم الديون مع استثمارات غير منتجة، في حين تؤدي السياسات الانكماشية إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وصعوبة خدمة الديون، مما يرفع من نسب الديون المعدومة ويهدد البنوك بالإفلاس، كما حدث في العديد من دول أمريكا اللاتينية (العقون، 2013). كما تسهم تقلبات شروط التبادل التجاري وأسعار الفائدة العالمية وأسعار الصرف في عدم استقرار الاقتصاد الكلي، حيث تؤثر هذه العوامل على قدرة المؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها وتجذب أو تنفر رؤوس الأموال الأجنبية، مما يؤدي إلى أزمات مالية في الدول النامية (الشمري، 2015). ، كذلك ضعف القطاع المالي يمثل عاملاً آخر رئيسياً، إذ أن التوسع الكبير وغير المدروس في عمليات الإقراض، وضعف الأطر المؤسسية والتنظيمية، بالإضافة إلى صغر حجم القطاع المالي، يؤدي إلى عدم التوافق بين أصول وخصوم البنوك ويزيد من مخاطر الأزمات، خصوصاً في الدول التي حررت أسواقها المالية بسرعة دون تطوير كاف للقطاع المالي (حمزة، 2012). ، كما يعد ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والأطر القانونية

يعيق فعالية الإشراف على البنوك، حيث يؤدي ضعف الإفصاح المحاسبي وتعقيد النظام التشريعي إلى ارتفاع خسائر البنوك وزيادة تكاليف الإقراض، مما يضعف من قدرة النظام المالي على التعامل مع المخاطر، وهذا الضعف يظهر جليا في العديد من الدول التي شهدت أزمات مالية (حجاج، 2012). وبشكل عام، تتحدد أسباب الأزمات المالية بحسب طبيعة تمويل البنوك، والسياسات المالية والنقدية المعتمدة، وميزان المدفوعات، ونظام الصرف المستخدم في الدولة (كواش، مغراوة، 2009).

### 3-1: التحليل الوصفي والكمي للبحث

#### 3-1-1 توصيف متغيرات البحث ومصادر البيانات:

في هذه الدراسة تم قياس الأزمات الاقتصادية ، وأثارها على اتجاه التنمية في ليبيا ، من خلال الاستعانة بالسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1992-2022) وباستخدام النماذج القياسية الحديثة. وقد تم الاعتماد على إحصاءات صندوق النقد الدولي وبيانات البنك الدولي وبيانات مصرف ليبيا المركزي لتأمين البيانات المطلوبة.

GDP اللوغاريتم الطبيعي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو المتغير التابع

بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في كل من:

G: اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق العام وهو متغير يمثل السياسة المالية

MS: اللوغاريتم الطبيعي للعرض النقدي وهو متغير يمثل السياسة النقدية

EX: اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف دولار/ دينار وهو متغير يمثل السياسة التجارية

D1992: وهو متغير وهمي يعبر عن الأزمة الأولى وهي فترة الحصار الذي تعرض له الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2002)

D2011: وهو متغير وهمي يعبر عن الأزمة الثانية وهي فترة الانقسام السياسي والاقتصادي خلال الفترة (2011-2022)

وتم تحويل النموذج الى الصورة اللوغاريتمية المزدوجة لتوحيد وحدات القياس والحصول على مرونة تساعد في تفسير النموذج

3-1-3: اختبار جذر الوحدة لفحص خواص السلاسل الزمنية

الهدف من اختبار جذر الوحدة هو فحص خواص السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة وللتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة باستخدام اختبار فيليبس بيرون لجذر الوحدة وتم الحصول على النتائج التالية:

تشير نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار فيليبس بيرون في الجدول (1) إلى جميع السلاسل الزمنية هي سلاسل زمنية غير ساكنة في المستوى أي وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية للمتغيرات، في حين وثبت معنويتها الإحصائية سكونها في الفرق الأول أي أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول (1)

3-1-4: نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات بواسطة اختبار الحدود (Bound Test):

حيث يقوم هذا الاختبار على الفرض العدم والفرض البديل التالي:

$H_0$ : لا توجد علاقة طويلة الأجل متجهة من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع.

$H_1$ : علاقة طويلة الأجل متجهة من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع.

تبين من البيانات الواردة في الجدول رقم (2) أن القيمة المحسوبة لإحصاءة F بلغت 10.320 وبمقارنتها مع قيمة الحد الأدنى (0) للقيم الحرجة والحد الأعلى للقيم الحرجة (1)، حيث كانت قيمة الإحصاء المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية الإحصائية أي أن هناك علاقة طويلة الأجل متجهة من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع.

الجدول رقم (1) نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام

## Phillip- Perron Unit root Test Unit root Tests

Variables	Indude in Test equation	Level = I (0)		1 difference = I (1)	
		t - statistic	prob -values	t - statistic	prob -values
GDP	Intercept	-1.439	0.553	-8.316	0.000
	Trend and intercept	-1.278	70.87	-8.342	0.000
	None	-1.875	0.975	-7.739	0.000
G	Intercept	-1.432	0.592	-5.628	0.001
	Trend and intercept	-0.645	0.956	-6.239	0.001
	None	-0.599	0.485	-5.692	0.000
MS	Intercept	-4.404	0.896	-3.380	0.006
	Trend and intercept	-1.151	0.925	-3.768	0.033
	None	-4.318	1.000	-2.703	0.008
EX	Intercept	-1.750	0.702	-5.349	0.001
	Trend and intercept	-1.6761	0.7348	-5.308	0.001
	None	555-0.	0.476	-4.800	0.000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10)

الجدول رقم (2) نتائج اختبار الحدود (F-Bounds Test)

Null Hypothesis: No levels relationship				
I (1)	I (0)	Signif.	Value	Test Statistic
3	2.08	10%	10.32016	F-statistic
3.38	2.39	5%	5	K
3.73	2.7	2.5%		
4.15	3.06	1%		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10)

3-1-5 تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في الأجل القصير:

تبين الجدول (3) معلومات الأجل القصير وهي معادلة تصحيح الخطأ ونستنتج ما يلي:

1- أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً بلغت حوالي (-0.537) أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح بمقدار (-0.537) اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل وهذا يعني تصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل في قرابة 22.34 شهر.

2- تبين ان هناك علاقة طردية معنوية إحصائياً ما بين الإنفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي حيث بتغير الإنفاق العام بحوالي 10% سيؤدي الي تغير في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.78% في نفس الاتجاه.

3- تبين ان هناك علاقة عكسية غير معنوية إحصائياً ما بين الكتلة النقدية والنتاج المحلي الإجمالي وهذا يعني ان الكتلة النقدية لا تؤثر في الأداء الاقتصادي في الأجل القصير، وقد يرجع ذلك نتيجة لتغير سرعة تداول النقود، أي النسبة بين الناتج الإجمالي المحلي الاسمي والمعروض النقدي.

4- تبين ان هناك علاقة طردية غير معنوية إحصائياً ما بين التغير في سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي، بينما هناك علاقة عكسية معنوية إحصائياً ما بين التغير في سعر الصرف والمحلي الإجمالي في فترة الإبطاء الأولى حيث بتغير سعر الصرف بحوالي 10% سيؤدي الي تغير في الناتج المحلي الإجمالي

بحوالي 2.2% في الاتجاه المعاكس. هو ما يعني أن انخفاض قيمة الدينار الليبي تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والعكس

5- اتضح من النموذج أن فترة الحصار الاقتصادي والتي تمثل الأزمة الأولى في النموذج لها إثر سالب على الاقتصاد ومعنوي إحصائياً.

6- كما اتضح من النموذج أن فترة الانقسام السياسي والاقتصادي والتي تمثل الأزمة الثانية في النموذج لها إثر سالب على الاقتصاد ومعنوي إحصائياً.

7- كما تبين من معامل التحديد المعدل أن حوالي 93.3% من التغيرات في الأداء الاقتصادي ترجع إلى العوامل المستقلة سالفه الذكر.

### الجدول رقم (3) نتائج تقدير علاقات قصيرة الأجل

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0111	2.923740	0.026814	0.078398	D(G)
0.3456	-0.976061	0.131233	-0.128092	D(MS)
0.1590	2.907507	0.110647	0.321707	D(EX)
0.0000	-10.33596	0.215706	-2.229526	D (EX (-1))
0.0000	-6.589532	0.102636	-0.676321	D(D1992)
0.0000	-7.556046	0.093717	-0.708130	D(D11)
0.0000	-10.15882	0.052869	-0.537085	CointEq (-1) *

Adjusted R-squared = %93.9

DW = 2.11

## 3-1-6 تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل:

تشير معلومات الأجل الطويل ومن الجدول (4) التالي

1- تبين أن هناك علاقة عكسية معنوية إحصائياً ما بين الإنفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي حيث بتغير الإنفاق العام بحوالي 10% سيؤدي الي انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.4% وقد يرجع ذلك الى عدم توجيه الإنفاق في التنمية والاستثمار.

2- تبين أن هناك علاقة طردية معنوية إحصائياً ما بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني أن بتغير الكتلة النقدية بحوالي 10% سيؤدي الي تغير في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 5.01% في نفس الاتجاه.

3- تبين ان هناك علاقة طردية معنوية إحصائياً ما بين التغير في سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي حيث بتغير سعر الصرف بحوالي 10% سيؤدي الي تغير في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 20.6% في نفس الاتجاه.

4- اتضح من النموذج أن فترة الحصار الاقتصادي والتي تمثل الأزمة الأولى في النموذج ليس له إثر على الاقتصاد في الأجل الطويل.

5- كما اتضح من النموذج أن فترة الانقسام السياسي والاقتصادي والتي تمثل الأزمة الثانية في النموذج لها إثر سالب على الاقتصاد ومعنوي إحصائياً في الأجل الطويل. حيث يقدر هذا الأثر انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 15677.6 مليون دينار سنوياً .

الجدول رقم (4) معادلة التكامل المشترك (معلومات الأجل الطويل)

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0268	-2.474036	0.179014	-0.442887	G
0.0105	2.953366	0.169867	0.501680	MS
0.0043	3.402566	0.607831	2.068184	EX
0.4096	0.850079	0.643084	0.546672	D1992
0.0028	-3.622922	0.215972	-0.782450	D11
0.0004	4.682231	2.232051	10.45098	C
$EC = GDP - (-0.4429 * G + 0.5017 * MS + 2.0682 * EX + 0.5467 * D1992 - 0.7824 * D11 + 10.4510)$				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10)

- تم حساب الأثر من المعادلة التالية (قيمة الحد الثابت + معامل المتغير الوهمي للفترة 2011)

- $$9.66648 = (0.782450-) + 10.45098$$

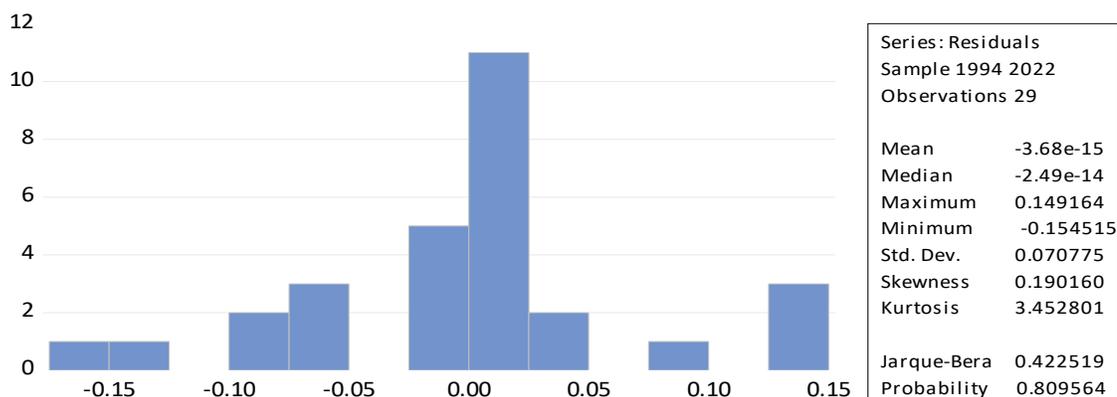
- ثم تحويل القيمة من القيمة اللوغاريتمية الى الأصل لتصبح = 15677.6

3-1-7 اختبارات كفاءة النموذج:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

باستعمال اختبار Jarque-Bera ومن الشكل (1) تبين من النتائج بأن الأخطاء تتوزع طبيعياً حيث إن القيمة الاحتمالية لإحصائية هذا الاختبار أكبر من مستويات المعنوية ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تشير إلى توزع سلسلة البواقي توزيعاً طبيعياً.

## الشكل رقم (1) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار Jarque-Bera



المصدر: مخرجات برنامج

2- اختبار خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

تم استخدام اختبار (LM) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وتشير نتائج الاختبار في الجدول رقم (3) إلى أن قيمة F أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم قبول فرض عدم القائل بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. كما تم استخدام اختبار ARCH Test للتأكد من خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ حيث تشير نتائج الاختبار في الجدول رقم (3) إلى أن قيمة F أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم قبول فرض عدم القائل بعدم وجود مشكلة ثبات تباين الأخطاء.

## الجدول رقم (3) نتائج اختبار BREUSCH-GODFREY SERIAL CORRELATION

Test LM	F- Statistic = 4.261	Prob. F= (12.96)
Test ARCH	F- Statistic = 0.9888	Prob. F= (0.5576)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews (10)

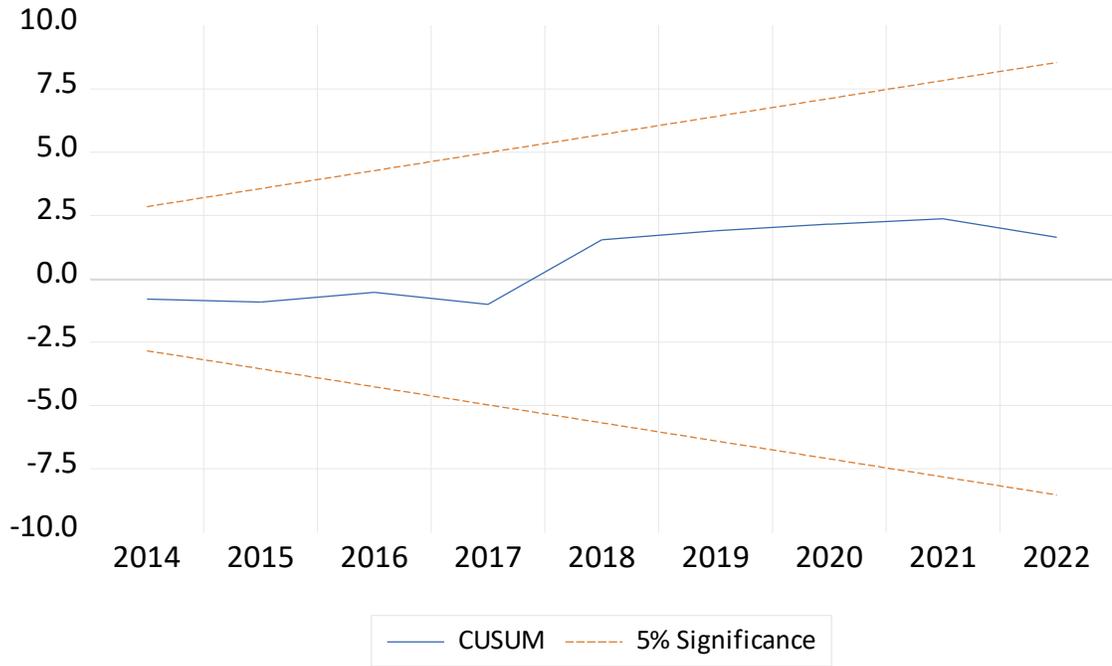
2- اختبار ثبات النموذج:

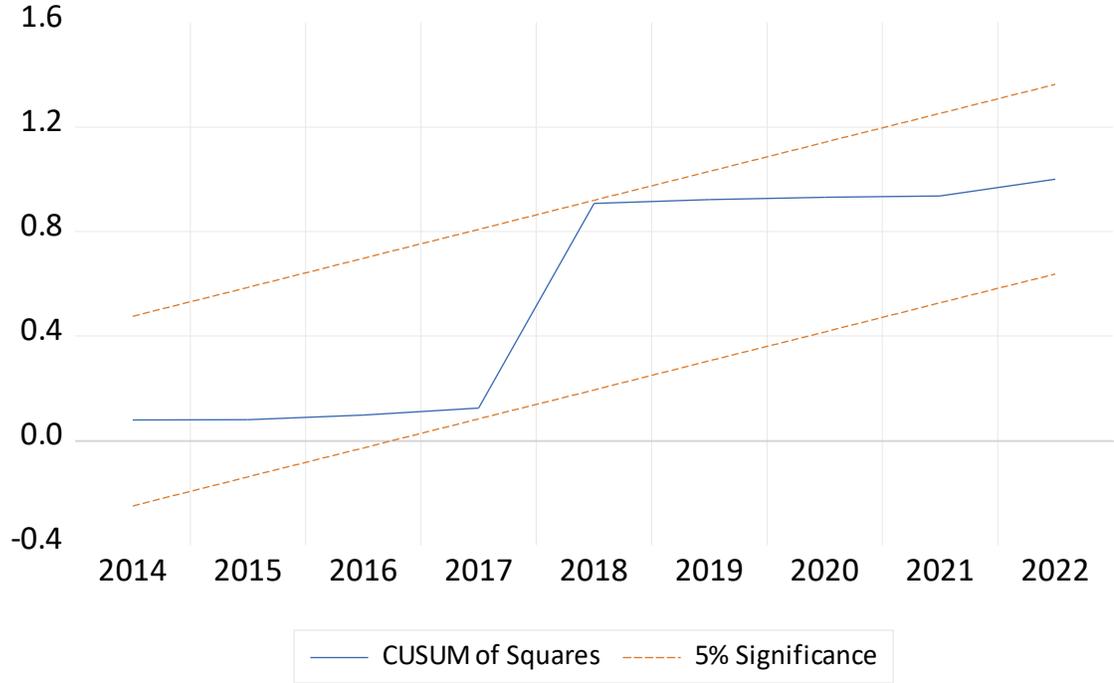
تلي خطوة تقدير النموذج خطوة اختبار استقرار معاملات النموذج المقدر ولتحقق من ذلك تم استخدام اختبار مجموع المربعات التراكمي CUSUM TEST ويتحقق الاستقرار إذا وقع الشكل البياني لإحصاء المذكور داخل

الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ويكون هذا النموذج غير مستقر إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء المذكور خارج الحدود عند هذا المستوى، ويتضح من الشكل (2) أن معاملات المقدرة للنموذج المستخدم مستقرة خلال فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني للإحصاء المذكور لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%.

الشكل رقم (2) اختبار استقرار معاملات النموذج باستخدام اختبار Cumulative Sum of Square Recursive

### Residual





المصدر: مخرجات برنامج (10) Eviews

#### 4- النتائج

1- أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً بلغت حوالي (-0.537) أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح بمقدار (-0.537) اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل وهذا يعني تصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل في قرابة 22.34 شهر.

2- تبين أن هناك علاقة طردية معنوية إحصائياً ما بين الإنفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي بينما تبين أن هناك علاقة عكسية غير معنوية إحصائياً ما بين الكتلة النقدية والنتاج المحلي الإجمالي وهذا يعني أن الكتلة النقدية لا تؤثر في الأداء الاقتصادي في الأجل القصير.

3- تبين أن هناك علاقة طردية غير معنوية إحصائياً ما بين التغير في سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي، بينما هناك علاقة عكسية معنوية إحصائياً ما بين التغير في سعر الصرف والمحلي الإجمالي في فترة الإبطاء الأولى

4- اتضح من النموذج أن فترة الحصار الاقتصادي والتي تمثل الأزمة الأولى في النموذج لها أثر سالب على الاقتصاد.

5- كما اتضح من النموذج أن فترة الانقسام السياسي والاقتصادي والتي تمثل الأزمة الثانية في النموذج لها أثر سالب على الاقتصاد.

6- تبين من معلومات الأجل الطويل أن هناك علاقة عكسية معنوية إحصائياً ما بين الإنفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي، كما أن هناك علاقة طردية معنوية إحصائياً ما بين الكتلة النقدية والنتاج المحلي الإجمالي، كما تبين أن هناك علاقة طردية معنوية إحصائياً ما بين التغير في سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي.

7- تبين في الأجل الطويل أن فترة الحصار الاقتصادي ليس له أثر على الأداء الاقتصادي والتي تمثل الأزمة الأولى. بينما كان لفترة الانقسام السياسي والاقتصادي والتي تمثل الأزمة الثانية أثر سالب على الاقتصاد ومعنوي إحصائياً في الأجل الطويل. حيث يقدر هذا الأثر بانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 15677.6 مليون دينار سنوياً.

##### 5- التوصيات :

- إعادة توجيه النفقات الحكومية نحو مشاريع إنتاجية واستثمارية لتحسين تأثير الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، خصوصاً في فترات الأزمات الاقتصادية.
- ضمان تنسيق السياسة المالية والنقدية للحد من التقلبات الاقتصادية، مع مراقبة الكتلة النقدية وسرعة تداول النقود لتجنب التأثير السلبي على الأداء الاقتصادي قصير الأجل.
- وضع استراتيجيات لتخفيف آثار الانقسامات السياسية والاقتصادية على الاقتصاد الوطني، بما في ذلك استقرار سعر الصرف واحتياطي العملات الأجنبية.
- تعزيز نظم البيانات الاقتصادية وتحليلها لرصد المؤشرات المبكرة للأزمات، مما يتيح اتخاذ قرارات سريعة لتقليل تأثير الأزمات على النمو الاقتصادي.
- العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني وتحفيز القطاعات غير النفطية لتقليل التأثير بالأزمات الدولية وتقلبات أسعار النفط، وتحقيق استقرار طويل الأجل للناتج المحلي الإجمالي.

## المراجع

1. المكاوي، محمد محمود. (2012). الأزمات الاقتصادية العالمية. دار الفكر والقانون، طبعة 1، 2012.
2. القماطي، حلمي أحمد. (2024). دور السياسات الاقتصادية في علاج الأزمات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2004-2020م. طبرق: جامعة طبرق.
3. الحدراوي، حامد والخفاجي، كزار. (2010). أسباب نشوء الأزمات وإدارتها دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي. مجلة الكوفة، العدد 5.
4. حساني، رقية وحملاوي، سكينه. (2015). دور الأزمات الاقتصادية المعاصرة في تعزيز التكتلات الاقتصادية. مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 09، ديسمبر 2015.
5. عبدالله، احمد مجهود (2024). قياس أثر السياسات الاقتصادية على أداء النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2020). الأزمات في ليبيا وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني. طبرق: جامعة طبرق.
6. بلارد، علي. (2019). الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر: الأسباب... الآثار والحلول المقترحة. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7 / العدد: 11(مكرر) جوان(2019)، ص 425-443.
7. حناشي، لعل بن صالح. (2013). أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة. مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 04 جوان 2013.
8. خشخوش، محمد سالم. (2009). آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي. المؤتمر الدولي: تداعيات الأزمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. شرم الشيخ/ جمهورية مصر العربية في الفترة (4-5/أبريل/ 2009).
9. الفاخري، عادل سالم معيوف. (2024). تأثير الأزمات السياسية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في ليبيا. الأزمات في ليبيا وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني. طبرق: جامعة طبرق.

10. فرحات، غول. (2014). إدارة الأزمات في المؤسسة بين المفاهيم وطرق المعالجة. مجلة مناجر، العدد

11. مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة.

12. Pesaran, M. H., and Shin, Y. (1999). An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis. In: S. Strom (ed.), *Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar*.

13. Pesaran M. H., Shin Y. & Smith R. J., (2001) "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships", *Journal of Applied Econometrics*.